

متابعة

الحسابات المالية للدولة منذ عام 1993 غير صحيحة اللجنة الفرعية النيابية تقر آلية عملها مع وزارة المال وديوان المحاسبة

الإنفاق والإيرادات الحقيقيين وكيفية الإنفاق والجباية والمطرح التي جرى استهدافها، وهو ما تفرضه آلية عمل اللجنة التي أقرت أمس بعد تعديلات بعض العبارات «اللغوية» فيها. وقال النائب كنعان بعد هذه الجلسة إن اللجنة بدأت جدياً بأول خطوة إصلاحية على طريق إعداد حسابات سليمة وصحيحة ومكتملة منذ عام 1993 وحتى اليوم، مشيراً إلى أن شروح ديوان المحاسبة أكدت وجود مجموعة من الاختلالات في مسألة الحسابات، وهي: - العجز عن مطابقة هذه الحسابات، إذ إن هناك قرارات قضائية صادرة عن ديوان المحاسبة في هذا المجال حتى عام 2001. - العجز عن التقيد بالمهل، إذ بحسب شروح ديوان المحاسبة فإن مهلة إنجاز قطع الحساب تنتهي في 15 آب، ومهلة إنجاز حساب المهمة تنتهي في 1 أيلول، ومهلة الحساب الموحد في 30 تموز، وكل ذلك تمهيداً لإرسال مشروع الموازنة إلى المجلس النيابي في مهلة تنتهي في 15 تشرين الأول، ولم يلتزم بهذه المهلة مرة. - وجود تحفظات لدى ديوان المحاسبة على قطع الحساب منذ عام 1993 لأن الحسابات التي تسلمها كانت مؤقتة وغير نهائية. (الأخبار)

هي حسابات غير مكتملة، ومنعاً لأي التباس، فسّر قضاة الديوان معنى ذلك بأن الحسابات عندما تكون ناقصة فهي وبالتالي غير صحيحة، ولذلك فإن كل قوانين قطع الحساب التي أقرها مجلس النواب حتى عام 2003 لا يمكن الاعتداد بقانونيتها إلا بعد تصديق الديوان عليها نهائياً، فهذه القوانين اقترنت بتحفظات موثقة من الديوان بسبب عدم اكتمالها، وبالتالي عدم صحتها، ولا يمكن في ظل هذه التحفظات إبراء ذمة أي مسؤول أو مدير في وزارة المال. أمام هذا الموقف الواضح، لم تجد الوزيرة الحسن، ومستشارها نبيل يموت، سوى التساؤل «ما العمل؟»، إلا أن التعبير عن العجز في مواجهة قضية حساسة بهذا الحجم، لم يمنع الاثنين من محاولة التهرب من المواجهة، إذ بعدما فشل يموت في تفسير القوانين والأنظمة بما يتناسب مع الممارسات في الوزارة، قالت الحسن إنها تحتاج إلى سنتين لإعادة تنظيم الحسابات وتسليمها إلى الديوان، كما تحتاج إلى 180 مستخدماً، لا يتوفر منهم حتى الآن سوى 80 مستخدماً؛ لم يقبل أعضاء اللجنة بهذه المحاولات، وأصرّوا على طلب تقرير واضح من وزارة المال يبين خريطة الطريق للوصول إلى الهدف المتمثل بالكشف عن حجم

لم يتفوه النائب غازي يوسف بأي كلمة، أمس، في جلسة اللجنة الفرعية المنتقاة من لجنة المال والموازنة النيابية، المكلفة متابعة مسألة الحسابات المالية للدولة، بل غادرها قبل أن يعلن رئيسها النائب إبراهيم كنعان رفعها حتى الثلاثاء المقبل في 15 آذار الجاري... كان صامتاً، على الرغم من أن مداوات الجلسة جاءت على نقيض ما أدلى به في مطالعته الطويلة أول من أمس، باسم كتلة المستقبل، التي أنكر فيها وجود أي نوع من أنواع «الفساد» الحاصل في السنوات الـ 17 الماضية، معتبراً أن مراكمة دين بلغ 70 مليار دولار تجسد بكل وضوح الإنجازات في تلك المرحلة الذهبية. فقد انعقدت جلسة أمس لإقرار آلية عمل اللجنة، وشارك فيها وزيرة المال في حكومة تصريف الأعمال، ربا الحسن، ورئيس ديوان المحاسبة، القاضي عوني رمضان، وعدد من قضاة ومسؤولي الديوان والوزارة، فضلاً عن أعضاء اللجنة، ومنهم يوسف. وجرى الاتفاق على منح الوزارة والديوان مهلة حتى الجلسة المقبلة لتقديم تقارير خطية توضح ما بنوي كل منهما القيام به لإنجاز حسابات الدولة العالقة وتسوية الإشكالات وفقاً لجدول زمنية محددة. هذا الاتفاق فرضته نتيجة المداوات، إذ إن وفد الديوان كان واضحاً في موقفه، فحسابات الدولة منذ عام 1993



وقد جاءت بعض الكلمات زائدة وخارجة عن سياق العبارات المذكورة، فيما حذفت بعضها من دون تبرير. ففي الفقرة الثانية من المادة الثالثة تُعرّف «عمليات الصندوق» بأنها تشمل سلة من المدفوعات النقدية، لكن عبارة «أوامر التحويل المدفوعة نقداً» حذفت. وفي بعض المواد كانت النصوص موجهة إلى المصارف والمؤسسات المالية، لكن النص الجديد استثنى المؤسسات المالية. وقد أضيف إلى المادة 5 التي تتعلق بالشكوك والتبليغ، لنصيح كالآتي: «على المصرف أن يبلغ فوراً إلى حاكم مصرف لبنان... إذا كانت لديه تأكيدات أو شكوك بأن العملية المصرفية أو محاولة إجرائها تتعلق بتبييض أموال أو تمويل إرهاب أو أعمال إرهابية أو منظمات إرهابية». لكن مصادر مطلعة تعلق على مجمل هذه الإضافات بأنها جاءت بعد آخر قرار أصدره مجلس الأمن لزيادة مستوى العقوبات على إيران.

نكر الأموال غير المشروعة، للإشارة إلى كل ما يتعلق بالجرائم، والاتجار بالسلاح وتمويل الإرهاب... وفقاً للتعريف المحدد في القانون 318. ويؤكد القانوني نفسه أنه لم يتمكن من تفسير إضافات كثيرة في النص الجديد للتعميم، وذلك رغم اطلاعه الواسع على تعاميم مصرف لبنان. فعلى سبيل المثال، تشير الفقرة الثانية من المادة 3 إلى التشدد في تطبيق معايير معينة في حالات تحويل الأموال بالوسائل الإلكترونية، لكن «لا نجد في التعميم كيفية مراقبة التحويلات الإلكترونية عملياً». ومن الأمور المستغربة أيضاً، أن يخاطب التعميم موظفي المصارف، لا المصرف، فضلاً عن أنه يحتمل المصرف «المسؤولية الناتجة من صحة البيانات أو المعلومات، عند اعتماده على طرف ثالث للتعرف إلى هوية العملاء والتحقق منها». وذلك من دون أن يشير إلى طبيعة هذه المسؤولية وما إذا كانت إدارية أو مدنية أو جزائية!

نفط

ارتفاع أسعار المحروقات على وقع الأسواق العالمية

وسيحقق المشروع قدرة تخزينية تحت تصرف الدولة، تسمح بمواجهة الحالات الطارئة، وبالتالي التأثير على السعر المحلي، إذ إن الاتجاه هو نحو إرساء المنافسة بين الشركات لخفض الأسعار إلى أدنى مستوى ممكن. إلا أن هذا المشروع لا يستجيب للتحدي المائل الآن. فالأسعار تواصل ارتفاعها، وقد تقضي نهائياً على الخفض المحقق في قيمة الرسوم التي تجبها الدولة. ولذلك يُطرح السؤال اليوم «هل سيعمد بأسهل إلى إجراء خفض آخر على الرسوم لاحتواء ارتفاع الأسعار، أم سيتدرك الأمر حتى تأليف الحكومة الجديدة؟». هذا السؤال بات يكتسب شرعية فائقة، بعدما خاض الوزير باسيل معركة طاحنة من أجل تثبيت صلاحيته القانونية في طلب خفض الرسوم من المجلس الأعلى للجمارك.

تشهدها ليبيا وازديادها سوءاً لتؤثر على إمدادات هذه البلاد للسوق العالمية. وبحسب الجدول نفسه، أصبح سعر صفيحة المازوت 28100 ليرة مرتفعاً 700 ليرة. أما الغاز، فقد ارتفع 200 ليرة ليصل إلى 19300 ليرة لبقارورة زنة 10 كيلوغرامات، فيما ارتفع سعر القارورة زنة 12,5 كيلوغراماً 300 ليرة ليصل إلى 23600 ليرة. وإذا استمرت الأسعار العالمية بالارتفاع، فستأثر لبنان على نحو حاد. ففيما لا تزال البلاد من دون حكومة، أي من دون قدرة على صياغة سياسة متكاملة على هذا الصعيد، يتربع اللبنانيون الإجراءات التي وعد بها الوزير جبران باسيل. فهو تحدث عن الانتهاء من دفاتر الشروط لتأهيل خزانات البنزين وزيادة سعنها، في مشروع كلفته 55 مليون دولار.

سجلت أسعار المحروقات ارتفاعاً جديداً أمس، بفعل ارتفاع أسعار النفط عالمياً، على وقع الاضطرابات في ليبيا ومخاوف المستثمرين، والارتفاع الأكبر من سعر البنزين والمازوت، السلعتين الحيويتين لمعظم القطاعات. فبعد أسبوعين من إقرار وزارة الطاقة والمياه خفضاً على الرسوم المفروضة على صفيحة البنزين بواقع 5500 ليرة، وصل سعرها إلى 32400 ليرة لنوع «95 أوكتان» و33100 ليرة لنوع «98 أوكتان»، بارتفاع قدره 700 ليرة، بحسب جدول تركيب الأسعار الذي أصدرته الوزارة أمس. ويكون سعر الصفيحة قد ارتفع 1400 ليرة خلال أسبوعين، أي إن نحو ربع الخفض تبخر فعلياً، فيما تزداد المخاوف عالمياً من إمكان استمرار الأحداث الأمنية التي

باختصار

تدعي نقابة مستخدمي وعمال شركات الطيران في لبنان، وذلك خلال مهلة 24 ساعة، لاتخاذ الإجراءات القانونية في حق الشركة والعمال الأجانب إذا تبين أنهم يعملون في غير أعمال النظافة وخلافاً لإجازات عملهم.

◀ 18,04% تراجع حركة البواخر في مرفأ بيروت

السبب هو توقف المسافنة مع مصر خلال شهر شباط 2011. وبحسب الإحصاءات التي أصدرتها إدارة مرفأ بيروت عن شهر شباط من السنة الجارية، فإن عدد البواخر التي دخلت إلى المرفأ بلغ 159 باخرة، مقابل 194 خلال كانون الثاني 2011، أي بتراجع نسبته 18,04%، و6,47% مقارنة مع شباط 2010.

وقد بلغ عدد المستوعبات المتداولة برسم الترانزيت البحري 76 ألفاً و683 مستوعباً نظمياً في مقابل 81 ألفاً و895 مستوعباً نظمياً خلال كانون الثاني 2011، أي بتراجع نسبته 6,36%. وبزيادة 19,76 في المئة مقارنة مع شباط 2010. وبذلك يكون عدد المستوعبات النمطية المتداولة في مرفأ بيروت برسم الترانزيت البحري والاستهلاك المحلي قد بلغ 158 ألفاً و578 مستوعباً نظمياً أي بزيادة 17,42% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2010.

(الأخبار، وطنية، مركزية)

◀ استمرار منع بيع المستحضرات غير المرخصة

البيان المديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة، التي أعلنت أمس أنها مستمرة في منع بيع كل المستحضرات ذات الصفة العلاجية أو ذات الصفة التجميلية المصنعة محلياً، وغير المرخصة من وزارة الصحة. لذلك تشير المديرية إلى أن كل مستحضر يُسوق خارج الصيدليات ومكتوب على غلافه «تعليمات علاجية» سيُمنع لكونه ليس دواءً، ما يعني أنه يحمل معلومات خادعة للمستهلك، وذلك بناءً على كتاب أصدره وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال، محمد جواد خليفة.

◀ تحقيق في عمل المستخدمين الأجانب في المطار

هذا ما أعلنه وزير العمل في حكومة تصريف الأعمال، بطرس حرب، في بيان أمس. فقد أشار إلى أنه أصدر قراراً بإجراء تحقيق في نوعية العمل الذي يقوم به العمال الأجانب الذين حصلوا على إجازات عمل بصفة عمال تنظيفات في مطار بيروت الدولي، والتثبت من نوعية العمل الذي يقومون به أو أنهم يمارسون عملاً آخر كما

الورقية والتغليب فادي الجميل، فهو متخوف من انعكاس الارتفاع المطرد لأسعار المحروقات على النمو الذي تحققه بعض القطاعات الصناعية. ولذلك يحذر «من تداعيات سلبية على القطاعات التي تستخدم طاقة مكثفة، من بينها قطاع الصناعات الورقية والكرتون». هذا الوضع يفترض أن يحمل المعنيين على التعاطي مع المخاوف بجدية «واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية القطاعات الإنتاجية»، مشيراً إلى أن «استمرار ارتفاع أسعار المحروقات سينعكس ارتفاعاً في أكلاف الإنتاج بما لا يمكن تحمله»، لافتاً إلى أن هذا الأمر يهدد بخسائر كبيرة قد تلحق بالصناعة المحلية في ظل منافسة قوية تتعرض لها في الأسواق الداخلية والخارجية. ورغم ما يتعرض له قطاع الصناعات الورقية والكرتون من منافسة شديدة في ظل الدعم الذي تتلقاه هذه الصناعات في بعض الدول العربية، وخصوصاً في مجال المحروقات، إلا أن لبنان استطاع التكيف مع واقع الأسواق وتمكّن من تحقيق إنجازات على مستوى التصدير والسوق الداخلية، فضلاً عن تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة اللبنانية. وكانت جمعية الصناعيين قد وضعت مشروعاً يهدف إلى إنشاء صندوق للطاقة لمساعدة المصانع التي تستخدم طاقة مكثفة، لخفض كلفتها وتعزيز قدرتها التنافسية مقارنة مع مصانع عربية مماثلة.

◀ القلق يحوم فوق الصادرات الصناعية

يبدى عاملون في القطاع الصناعي تخوفهم من تراجع الصادرات الصناعية، في ظل الاضطرابات الجارية في بعض الدول العربية، علماً بأن إحصاءات وزارة الصناعة أظهرت ارتفاعاً سنوياً في قيمة الصادرات بنسبة 26,82% لتصل إلى مستوى 3,29 مليارات دولار في نهاية 2010 مقابل 2,6 مليار دولار في 2009. كذلك، تخوف العاملون في القطاع من استمرار الجمود الاقتصادي في البلد، بسبب تأخر تأليف الحكومة الجديدة، فيما يضطر بعض الصناعيين إلى إلغاء بعض عمليات التصدير، أو تأخيرها، وأشاروا إلى أن القطاع الصناعي هو المتضرر الوحيد مما يجري في لبنان والمنطقة. علماً بأن القطاعات الأخرى تعاني أيضاً.

وتشير الإحصاءات إلى أن صادرات الآلات والأجهزة الكهربائية جاءت في المرتبة الأولى بقيمة 742 مليون دولار، أي ما نسبته 32,55% من مجمل الصادرات الصناعية، تليها صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة بقيمة 658 مليون دولار، أو ما نسبته 19,99%.

◀ «خفض كلفة المحروقات للقطاعات الإنتاجية»

صرخة أطلقها أمس رئيس نقابة أصحاب الصناعات